التوجه نحو عصرنة النظام المصرفي للرفع من جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر

-الواقع و الآليات -

Towards the modernization of the banking system to increase the attractiveness of the investment climate in Algeria.

- Reality and mechanisms -

المهدي هتهات *

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

hathat.elmehdi@yahoo.fr

النجمي سعيدات

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

nedjmi-ehec@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/10/29 تاريخ القبول: 2021/12/28. تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الآليات والتدابير التي تساهم في عصرنة وتطوير النظام المصرفي في الجزائر، الذي يكتسي أهمية بالغة في مسعى الرفع من جاذبية مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل التحديات التكنولوجية والتقنية والاقتصادية التي يتعين على المنظومة المصرفية الجزائرية أن تواجهها وتتكيف معها، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن مناخ الاستثمار في الجزائر عموما يعاني من مشاكل كبيرة جدا، التي أثرت سلبا على موقع الجزائر في التصنيف العالمي وحتى العربي لمؤشر جاذبية مناخ الاستثمار، وبالتالي يبقى بحاجة ماسة إلى المزيد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في شتى القطاعات سواء الإدارية، والاقتصادية، والقانونية،..الخ ولعل عملية تأهيل وعصرنة المنظومة المصرفية تعتبر ضرورة ملحة، وتأخذ الأولوية في الوقت الراهن، نظرا لما تعانيه من مشاكل و نقائص أثرت بشكل مباشر في فعالية ونجاعة أدائها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جاذبية الاستثمار، مناخ الأعمال، نجاعة، عصرنة المنظومة المصرفية.

تصنيف JEL: D92 ، E32.

Abstract:

We aim through this study to propose a set of mechanisms and measures that contribute to the modernization and development of the banking system in Algeria, which is of great importance in the effort to raise the attractiveness of the business and investment climate, chiefly in light of the technological, technical and economic challenges. We noticed that the investment climate in Algeria suffers from many problems, which are reflected in Algeria's position in the international and even Arab rankings of the investment climate attractiveness index, and therefore remains in dire need of more procedures and structural reforms in various sectors. The process of rehabilitating and modernizing the banking system is an urgent necessity, due to the gaps it suffers from, which directly affected the effectiveness and efficiency of its economic performance.

Keywords: investment attractiveness; business climate; efficiency; Modernization of the banking system.

Jel Classification Codes: D92; E32.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لا شك أن النظام المصرفي المتطور يعتبر ركيزة أساسية لعملية الاستثمار الناجح وبمثابة المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اتصاله بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، ولعلاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية للعديد من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

حيث تنبع أهمية هذه المنظومة من خلال الخدمات المهمة التي تقدمها في العملية الاقتصادية كتعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع، وسد لحاجات المجتمع من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال، تحويل المخاطر، تسهيل العمليات المالية وإنشاء وسائط للتدفق المالي.

ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه النظام المصرفي في دعم مناخ الاستثمار و تحسين جاذبيته، تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تأهيل وعصرنة نظامها المالي وهذا لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في العمل المصرفي من جهة، وإحداث الإقلاع الاقتصادي المنشود من خلال خلق مناخ استثماري جذاب وملائم من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة بغية الوقوف على حقيقة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وكذا تحديد أهم الإشكالات التي تواجه المنظومة المصرفية، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات و التدابير التي تساهم في عصرنة النظام المصرفي الجزائري، لهذا سوف نرتكز في إثراء هذا الموضوع على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم آليات عصرنة النظام المصرفي في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر..؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نضع الفرضية التالية:

- هناك علاقة وثيقة و ذات دلالة جوهرية بين تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية و تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر من خلال الرفع من جاذبية مناخ الاستثمار.

1.1. أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تتناول بالدراسة و التحليل لأحد المواضيع الهامة التي فرضت نفسها في المجال الاقتصادي في الآونة الأخيرة، فعملية تحسن مناخ الاستثمار و البحث عن عوامل تعزيزه وكذا الرفع من مستواه ، تعتبر من المواضيع الحية و الإشكاليات الراهنة الجديرة بالبحث و الاهتمام في الوقت الحاضر في الجزائر، كما أن المنظومة المصرفية باعتبارها الدعامة الرئيسية للعملية الاستثمارية و الأداة الفاعلة في اقتصاد أي دولة مطالبة الآن قبل غد بتحسين أدائها و تطوير منتجاتها.

2.1. أهداف البحث: نرمي من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف،أهمها:

- ✓ الكشف عن المضامين و المستجدات الفكرية الحديثة التي يعرفها مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى واقعه في الجزائر.
- ✓ معرفة مدى فعالية الأداء الاقتصادي للنظام المصرفي الجزائري، من خلال تسليط الضوء على واقعه، واهم المشاكل التي يعاني منها في ظل التغيرات التي يشهدها المحيط المصرفي العالمي.
- ✓ محاولة اقتراح بعض التدابير و الآليات لعصرنة و تطوير النظام المصرفي.

ولمناقشة هذا الموضوع و إثرائه بطريقة منهجية، سوف نرتكز على محورين رئيسيين، وهما:

- مناخ الاستثمار في الجزائر: المفاهيم و الواقع.
- عصرنة المنظومة المصرفية في صلب متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

2. مناخ الاستثمار في الجزائر: المفاهيم و الواقع:

2. 1. مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار:

تتزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره احد المحركات الرئيسية في عملية التنمية، وتبعا لهذه الأهمية تنافست الدول لاجتذابه من خلال التحسين من مناخها الاستثماري، لهذا من الضروري قبل التعرف على مناخ الاستثمار ومقوماته، لابد وان نتطرق بشيء من الإيجاز إلى مفهوم الاستثمار.

1.1.2. تعريف الاستثمار:

لا شك أن مفهوم الاستثمار investement يستمد أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الاستهلاك، الادخار، إذ من الصعب فهم الاستثمار ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية أنفة الذكر.

ويمكن التمييز بين الاستثمار و الادخار على النحو التالي :" يعتبر الادخار مجرد استهلاك مؤجل يتخلى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة بقصد تأمين الأموال اللازمة لإشباع رغبة استهلاكية محتملة في المستقبل، وذلك بدون استعاد لتحمل ادني درجة من المخاطرة ..في حين ينظر للاستثمار على انه التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها كما هو الحال بالنسبة للمدخر) و ذلك بغية الحصول على إشباع اكبر في المستقبل "**(مطر ، 2013، ص20)**

كما يقصد بالاستثمار أيضا على انه "عبارة عن توظيف قيم مالية(أموال) حالية في عمليات اقتصادية بغية الحصول على عوائد مالية مستقبلية .." **(www.academia.edu , Polycopie finance , p01)**

للإشارة أن القانون الجزائري ينظر للاستثمار على كل عملية تحتوي على "اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل...بالإضافة إلى عملية المساهمات في رأس المال الشركة " **(قانون الاستثمار، 2016، ص01)**

2. 1.2. مناخ الاستثمار:

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على انه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية"**(صبيحي، 2016، ص178)**

كما يقصد بمناخ الاستثمار "جميع الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية"**(زغبة ، 2012، ص205)**

كما تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه" مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير.."**(زغبة ، 2012، ص205)**، وعليه يتضح لنا أن مناخ الاستثمار هو نتاج تفاعل الكثير من المتغيرات والعوامل القانونية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والسياسية، وحتى المؤسسية.. التي تؤثر بشكل مباشر في حجم العوائد و المخاطر المرتبطة بالعملية الاستثمارية، وبالتالي على قرار المستثمر و تشجيعه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها.

2. 3.1. مقومات ومتطلبات تحسين مناخ الاستثمار: الحديث عن مفهوم مناخ الاستثمار يقودنا للكشف عن مقومات ومتطلبات تحسينه، وهي عديدة و متنوعة، أهمها نذكر مايلي: **(المسيبلي، 2000، ص ص30-34)**

❖ **العامل الاقتصادي:** إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء أخر، لذلك نجد أن غالبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:

- **البنية التحتية:** يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار بمختلف أشكاله.
- **السياسات المالية والنقدية:** إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شانها أن تعمل على جذب المستثمرين، وذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار...
- **الجهاز المصرفي والمالي:** إن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دورا في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يتقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي.
- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق احد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لان حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا.

❖ **العامل السياسي والأمني:** يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي،ويتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي المتبع، موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي، مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد،...الخ.

❖ **العامل القانوني:** أيضا يعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا، في النظم القانونية بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقا سليما الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة.

2.2 .الدور التنموي للمنظومة المصرفية من خلال تشجيع الادخار و دعم الاستثمار:

يرتكز مسار التنمية الاقتصادية في أي دولة على عنصرين أساسيين، الأول هو تراكم راسم المال (الادخار) أما الأخر فيتمثل في عملية الاستثمار باعتباره أساس التقدم الاقتصادي،في حين توظيف رؤوس الأموال المتوفرة يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري وإدارة وسائل الوفرة الاقتصادية.

وفي هذا الشأن، تعمل مختلف المصارف و المؤسسات المالية على استقطاب المزيد من الادخار و رؤوس الأموال، وذلك من خلال:

- الودائع البنكية (ودائع الأفراد و المؤسسات)؛
- الأموال المودعة في صناديق الادخار و التوفير؛
- الاكتتاب في سندات الخزينة العامة ؛
- شراء أسهم المشاريع أو الاكتتاب في سنداتها؛
- الأموال التي تقوم بجمعها المؤسسات المالية المتخصصة كشركات التأمين والضمان الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تعاني الكثير من الدول العالم الثالث من ظاهرة ضعف معدل الادخار، بحيث لا يساهم في تمويل الاستثمارات التنموية لهذه البلدان، كما أن جزء كبير من هذه المدخرات تكون على شكل اكتناز فردي، شراء الأراضي أو العقارات و المضاربة بالعملات الأجنبية، وهذا جراء تخلف هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا ..الخ،ضعف الأوعية اللازمة لتجميع هذه المدخرات، وعدم وجود الضمانات الكافية و المقنعة من قبل الدولة.

وللتغلب على ظاهرة تدني مستوى الادخار، ينصح بعض الاقتصاديين باتخاذ مجموعة من التدابير، أهمها:**(القزويني، 2004، ص136)**

- تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بث الثقة و الأمان، و المحافظة على الاستقرار المالي و النقدي للدولة، والعمل على توعية الأفراد بفائدة الادخار لتأمين مستقبلهم، بالإضافة إلى أهمية هذا الادخار لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم مما سيعود عليهم بالنفع.
- إعادة النظر في توزيع الدخل الوطني بصورة تسمح بالضغط على الإنفاق الغير مجدي (الهدر)
- تحسين وتطوير المؤسسات المالية العامة و الخاصة كصناديق الادخار، وتشديد الرقابة عليها لضمان سلامة وسيولة الأموال المودعة لديها، وكذا العمل على تعميم هذه المؤسسات على مختلف أنحاء الوطن، كي تتمكن من تجميع مدخرات الأفراد مهما كانت ضآلتها وتوجيهها لتمويل التنمية.
- توفير أنواع مختلفة من السندات من حيث قيمتها وفترة استحقاقها وسهولة صرفها ..
- تنمية الادخار الفردي عن طريق ربطه بتحقيق أهداف معينة، كما هو الحال بالنسبة للتعاونيات السكنية التي تربط الادخار بالمنازل.

للإشارة أن هناك نوعان للادخار، الطوعي وهو إرادي من طرف صاحب الأموال،وهذا النوع من الادخار يتوقف على الشروط و الضمانات و الشفافية المتوفرة من طرف الدولة، وفي هذا المسعى، قامت الحكومة الجزائرية بسن العديد من القوانين والتشريعات، وذلك لاستقطاب العديد من الأموال التي تتداول خارج الأطر و القنوات الرسمية (السوق الموازية)، والتي قدرت من طرف الكثير من الخبراء بأكثر من 35 مليار دولار، ولعل من ابرز القوانين نجد قانون" الامتثال الضريبي الطوعي" الذي أقرته الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث من خلاله يستطيع أصحاب الأموال الموجودة خارج المنظومة المصرفية الرسمية إيداع أموالهم في البنوك مقابل رسما جزافيا 7% من مجموع الأموال التي أعيد إدخالها في السوق الرسمية، بحيث وضعت نهاية 2017 كأخر اجل لهذا القانون**(قانون المالية التكميلي، 2015، ص11)** ، في حين هناك نوع أخر من الادخار، وهو إجباري أي الادخار العام، وهو ادخار تقوم الدولة بتحقيقه عبر عدة أشكال كالضرائب، القروض، و الإصدار النقدي.... الخ.

والشكل التالي يوضح المكانة التي تحضى بها المنظومة المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عمليتي الادخار ودعم الاستثمار.

الشكل 1: الدور التنموي للمنظومة المصرفية.

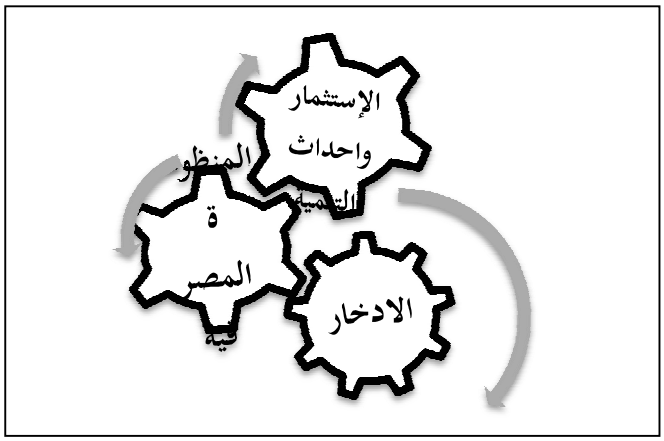

المصدر: من اعداد الباحثين

3.2 . مؤشر جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر :

على غرار اغلب الدول النامية ولأسباب إيديولوجية كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار بنظرة حذرة، حيث كان يعتبر كعامل هيمنة يمس السيادة الوطنية، لكن مع الأزمة الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينات القرن الماضي تخلت الجزائر – وكغيرها من الدول النامية - عن الأطروحات العدائية اتجاه الاستثمار الأجنبي وخصوصا المباشر، وأصبحت تنظر إليه بنظرة براغماتية حيث دخلت اغلب الدول النامية بما فيها الجزائر في تنافس من اجل اجتذاب أكبر قدر منه من خلال العديد من الحوافز والامتيازات.**(صبيحي، 2016، ص180)**

وحسب التقرير السنوي لسنة 2019 لمناخ الاستثمار في الدول العربية، الذي تنشره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات كل سنة، فإن الجزائر تحتل المرتبة إحدى عشرة (11) عربيا من أصل خمسة عشرة (15) دولة عربية، و أربعة وثمانون(84) في الترتيب العالمي من أصل مائة وتسعة(109) دولة، الخاصة بمؤشر جاذبية مناخ الاستثمار.

للإشارة أن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية، وبناء على تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة (قيمة) معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوء بحسب قيم الأعلى للدرجات. **(التقرير السنوي لمؤشر جاذبية مناخ الاستثمار في البلدان العربية، 2019، ص07)**.

وهذا باستخدام 11 مؤشرا فرعيا، أبرزها: مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية[1]، الذي تحتل فيه الجزائر المرتبة 86 عالميا، وهي مرتبة متأخرة جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى، والجدول التالي يوضح مؤشر جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية:

جدول 1: مؤشر جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية

الترتيب العربي	الدول	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي في المؤشر الفرعي "الوساطة المالية و القدرات التمويلية"
01	الإمارات	62	23	46
02	قطر	50	45	35
04	السعودية	48	46	31
03	الكويت	48	50	48
04	البحرين	46	53	45
05	سلطنة عمان	45	59	51
06	تونس	41	68	68
07	المغرب	40	69	63
08	الاردن	39	70	46
09	مصر	38	74	61
10	لبنان	38	73	63
11	الجزائر	33	84	86
12	موريتانيا	25	102	103
13	العراق	23	105	69
14	السودان	20	106	106
15	اليمن	19	107	98

المصدر:من إعداد الباحثين (بناء على التقرير السنوي لمؤشر مناخ الاستثمار2019)

(http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report)

الشكل 2: تطور قيمة و ترتيب مؤشر مناخ الاستثمار في الجزائر لسنوات الخمس (2014-2019)

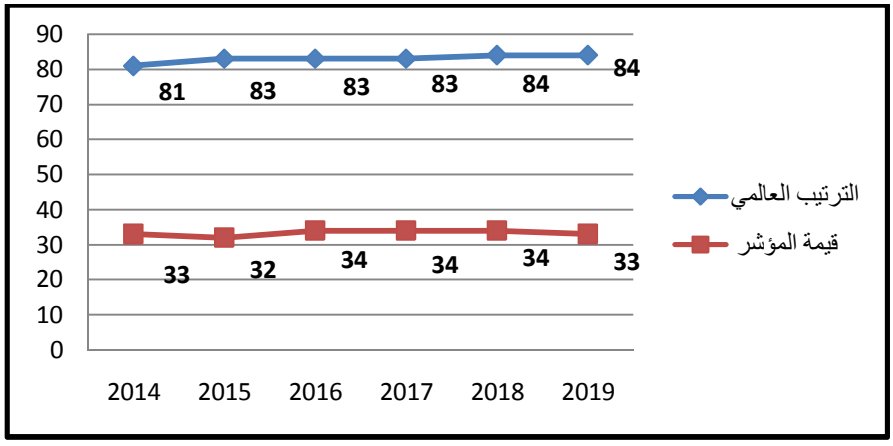

المصدر:من إعداد الباحثين (بناء على التقرير السنوي لمؤشر مناخ الاستثمار2019.)

وبالمقارنة مع السنوات الخمس الماضية من 2014 إلى غاية 2019، نلاحظ أن مناخ الاستثمار عموما في الجزائر لم يسجل أي تحسن، وبالتالي حافظ تقريبا على نفس المستوى مقارنة بالدول العربية، في حين سجلت الجزائر تأخرا في الترتيب العالمي (من الرتبة 81 عالميا سنة 2014 إلى الرتبة 84 عالميا في 2019). وهو ما يعكس تدني مستوى مناخ الأعمال والاستثمار، الذي يبقى بحاجة ماسة إلى المزيد من الإجراءات و التدابير لتحسين وضعه في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

ولعل العقبات والعراقيل التي تواجه عملية تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر كثيرة و متعددة، من أهمها: عدم استقرار المنظومة التشريعية الضابطة لعملية الاستثمار، وعدم وضوح الهيكل الضريبي والتعريفات الجمركية، وتذبذب مؤشرات الاقتصاد الكلي، الإجراءات المرتبطة بالعقار الصناعي، التعقيدات الإدارية و العراقيل البيروقراطية، بالإضافة إلى إشكالية عدم كفاءة ونجاعة المنظومة المصرفية، التي هي محل حديثنا في المحور الموالي.

3. عصرنة المنظومة المصرفية في صلب متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، الذي يشهد تطورا و انفتاحا كبيرا على السوق المصرفي العالمي الذي يتصف بدرجة عالية من التعقيد و زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من التحديات والتعقيدات التي يتعين على المنظومة المصرفية الجزائرية أن تواجهها وتتكيف معها، بغية العمل على الارتقاء بأدائها الاقتصادي وكذا تحسين مكانتها ضمن المنظومة الاقتصادية.

1.3. لمحة عامة حول تطور النظام المصرفي الجزائري:

إن التطور الذي شهدته ولازالت مختلف اقتصاديات دول العالم، دفعها للبحث عن جهاز مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم الإستراتيجية العامة لها، وفي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق .وعليه فإن المنظومة المصرفية في الجزائر هي نتاج لتحولات و مراحل عديدة مر بها الاقتصاد الجزائري.

1.1.3. الجهاز المصرفي عشية الإصلاحات المالية 1986: ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز(20) العشرين بنكا **(بن علي وعاشور، 2004،ص04)**، وقد بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها كحقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، لذلك باشرت الدولة الجزائرية بإنشاء نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة ويضطلع بتمويل التنمية الوطنية ،وذلك عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية و تأسيس بنوك جديدة.

وقد شهدت المنظومة المصرفية في الجزائر عدة إصلاحات، ولعل أهمها الإصلاح المالي لسنة 1986، وذلك بسبب أزمة البترول وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية ،نتيجة الارتفاع الحاد في المديونية الخارجية و نسبة خدمات الدين، وذلك لتقلص موارد الدولة من الصادرات كانعكاس لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وعليه كان لزاما على الدولة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الاقتصادية، ومن بين هذه القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية .**(لطرش، 2007، ص178).**

2.1.3. الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض: إن انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية ولعل أبرزها وأهمها هو إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها جديد، وتميز قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990 بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، كما وضع قانون 10-90 النظام المصرفي على مستويين، فميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية،ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي و تحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية. **(بن علي وعاشور، 2004،ص04)**

لقد ادخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك، كما رخص القانون بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي.

وفي نهاية 2019 شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا، إذ أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من عشرين (20) بنكا تجاريا (منها06 مصارف عمومية، و14 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية)، وتسعة (09)مؤسسات مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى ستة (06) مكاتب بنكية، والتي يعدها بنك الجزائر كمكاتب للتمثيل **(الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2020).**

تم تجدر الإشارة إلى أن الهيكل البنكي اتسم في السنوات الأخيرة بالنقصان و الزيادة، وهي ميزة عادية في الأنظمة البنكية، حيث تم سحب الاعتماد من بعض البنوك [2]ومنح الاعتماد لبنوك أخرى ،ويلاحظ في النظام المصرفي الجزائري عدم وجود بنوك متخصصة بعملية التنمية، فمعظم المؤسسات المالية هي عبارة عن بنوك تجارية و مؤسسات مالية.

2.3. واقع النظام المصرفي في الجزائر:

1.2.3. تشخيص موقع البنوك العمومية في السوق المصرفي:

رغم الانفتاح الذي تشهده المنظومة المصرفية في الجزائر، والذي ارسي معالمه قانون النقد و القرض من خلال فتح المجال أمام البنوك الخاصة، وهذا بغية إحداث منافسة حقيقية بين المصارف لتحسين خدمات القطاع المصرفي،تتضح لنا السيطرة الشبه التامة للمصارف العمومية (المملوكة من طرف الدولة) على السوق المصرفي من حيث الانتشار البنكي (عدد الوكالات والفروع) والأصول و عدد الزبائن و تجميع الموارد وحركة القروض . وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

جدول 2: موقع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة في السوق المصرفي الجزائري

		2014	2015	2016	2017	المجموع	الحصة %
عدد الوكالات (الانتشار البنكي)	البنوك العمومية	1113	1123	1134	1145	1145	%71.4
	البنوك الخاصة	325	346	355	364	364	%22.7
	المؤسسات المالية	87	88	88	95	95	5.9 %
المجمـــوع (عدد الوكالات)		**1525**	**1557**	**1557**	**1604**	**1604**	**%100**
مجموع الودائع (تحت الطلب/لأجل /الضمان)	البنوك العمومية	8000.1	8124.7	7904.9	8780.6	32810.3	%87.2
	البنوك الخاصة	1117.4	1076	1175	1451.6	4820	%12.8
المجموع (مليار دج)		**9117.5**	**9 200,7**	**9 079,9**	**10 232,2**	**37630.3**	**%100**
توزيع القروض (إلى القطاع الخاص/العام)	البنوك العمومية	5712.1	6336.6	6925.3	7704	26678	3%87.
	البنوك الخاصة	790.8	909	982.5	1173.9	3886.2	%12.7
المجمـــوع (مليار دج)		**6502.9**	**7 275,6**	**7 907,8**	**8 877,9**	**30564.2**	**%100**

المصدر:من إعداد الباحثين (بناء على تقارير بنك الجزائر من سنة 2014 إلى غاية 2017)

(انظر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه السيطرة الشبه التامة للبنوك التجارية العمومية على المشهد المصرفي فيما يتعلق بكثافة الانتشار البنكي وهذا على مدار السنوات الأربعة مبينة في الجدول أعلاه، كونها متواجدة في كل ولايات الوطن عكس البنوك الخاصة التي تستهدف بالأساس بعض المناطق خاصة الشمالية من الوطن.

إذ تشير الإحصائيات أيضا، أن البنوك العمومية مازالت تهيمن على جزء كبير من الموارد البنكية، رغم الانفتاح والتعددية التي يشهدها السوق البنكي في الجزائر، بحيث يسيطر القطاع المصرفي العمومي على ما نسبته 87.2% من الموارد البنكية (بشتى أصنافها) خلال السنوات الأربعة، في المقابل تحصل البنوك الخاصة على ما نسبته 12.8%من مجموع الموارد المجمعة خلال نفس الفترة.

زيادة على ذلك، فإن البنوك العمومية تستولي بصفة تامة على عملية تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية (القطاع العام والخاص) أي بنسبة 87.3%، في حين تساهم البنوك الخاصة بنسبة 12.7% في عملية توزيع القرورض، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من القطاع المصرفي الخاص هي لصالح البنوك الأجنبية المقيمة في الجزائر تعمل بشكل عام من اجل مرافقة و تمويل المؤسسات التي تنتمي إلى بلدانها الأصلية.

2.2.3. إشكالات النظام المصرفي الجزائري: رغم الإصلاحات التشريعية و التنظيمية الطموحة التي جاء بها قانون النقد والقرض، إلا أن المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال تشهد الكثير من المشاكل والنقائص، التي أثرت سلبا على أدائها ونجاعتها الاقتصادية، وبالتالي على جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، من أهمها نذكر ما يلي:

- أزمة المركزية في التنظيم الرسمي البنكي وثقل الإجراءات البيروقراطية في معالجة الملفات الخاصة بالاستثمار.
- عدم وجود منافسة حقيقة في السوق المصرفي بين المصارف العمومية و الخاصة، مما اثر على نوعية وفعالية المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة.
- التركيز أكثر على تمويل أنشطة التجارة الخارجية من خلال منح القروض لعملية الاستيراد وذلك لضعف مخاطرها، أو في القروض الموجهة لمشاريع تشغيل الشباب والتي تحكمها الظروف السياسية وضغوطات الجهاز الحكومي، فضلا عن كونها مضمونة من طرف الصناديق المختصة بذلك خاصة في البنوك العمومية. **(ناصر و اخرون، 2015،ص19)** مع بقاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة أدنى بكثير من المبالغ اللازمة للشروع في ديناميكية تنويع الاقتصاد.
- التأخر الكبير المسجل في تعميم أنظمة الدفع الالكتروني وإجبارية العمل بها[3]،كالدفع الالكتروني(رغم الانطلاق الرسمي لهذه الخدمة سنة2016)،الدفع عن طرق الهاتف...الخ، بالإضافة إلى ضعف أنظمة وشبكة الاتصالات الالكترونية في المصارف.
- عجز المنظومة المصرفية في تنويع مواردها المالية واستقطاب المزيد من المدخرات، مع الاعتماد الشبه المطلق على ودائع قطاع المحروقات، فبالتزامن مع التذبذب في أسعار البترول والانكماش التي عرفته مداخيل هذا القطاع في الجزائر مؤخرا، تم تسجيل انخفاضا ملحوظا في حجم الموارد المجمعة من طرف البنوك منذ سنة 2014.
- وفي ذات السياق، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES من خلال تقاريره السنوية البنوك العمومية بضرورة التفكير في تحضير بدائل لنقص تمويل القطاع العمومي الذي سيتأثر حتما بعواقب الأزمة الحالية من خلال الحصول على ادخار خاص طويل الآجال. **(التقرير السنوي CNES، 2015،ص61)**
- ضعف نسبة التغطية المصرفية[4]، بحيث بلغ إجمالي عدد الوكالات 1604 وكالة في نهاية 2017،أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة **(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018،ص69)**، وهي الأضعف تقريبا بين بلدان حوض المتوسط والبلدان العربية مع الإشارة إلى أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي3000 مواطن، بالإضافة إلى الشبابيك الآلية، التي تسجل الجزائر نسبا ضعيفة جدا.

- ظاهرة ازدواجية سعر الصرف التي تعاني منها المنظومة المصرفية بشدة، نظرا لعدم وجود مكاتب صرف معتمدة ورسمية، فملاحظ في الجزائر يرى الفرق الكبير بين سعري الصرف الرسمي و الموازي، وهو ما يمكن تفسيره بعدم قابلية الدينار للتحويل، بالإضافة إلى الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في السوق الموازية،كذلك الصعوبات الكبيرة التي تواجه المستثمرين في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من اجل تمويل عملياتهم التجارية ،ناهيك عن القيود المشددة التي يفرضها بنك الجزائر في تحويل أرباح الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر.
- الغياب التأمل لمؤسسات المساعدة للعمل المصرفي و خاصة سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر).
- وعلى مستوى التسيير، لا تزال المنظومة المصرفية تعاني من غياب ثقافة حقيقية في مجال الترشيد الاقتصادي و المالي، كما يعاني نظام العرض من عجز فادح في الأنظمة الإعلامية وأنظمة الاتصال و التسيير و الرقابة، تمكنها من معرفة مكونات التكاليف ومخطط المردودية والتحكم فيها و التأثير عليها.**(جلال، 2006،ص75).**

3.3. الآليات المقترحة لتحديث وعصرنه النظام المصرفي الجزائري:

على ضوء ماسبق، وفي ظل المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي في الجزائر، نرى بضرورة الأخذ بمجموعة من التدابير و الآليات المناسبة لتطوير أدائه الاقتصادي، ومن أهمها نذكر ما يلي :

1.3.3. تخفيف الوصاية العمومية على المصارف التابعة للقطاع العام وإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة: بما أن المصارف العمومية مملوكة بصفة تامة للدولة، فقد سعت هذه الأخيرة إلى دعمها بكل الوسائل سواء كان دعما ماديا أو معنويا، إلى حد يتنافى و قواعد اقتصاد السوق و السعي إلى إيجاد منافسة حقيقية بين مختلف المصارف. بحيث تمت رسملة المصارف العمومية بصفة متكررة، وعند التصفح في هذه العملية ، نراها لم و لن تؤتي نتيجة نظرا لعدة مؤشرات يفرضها الواقع ،وهي : **(بن ساحة وبوعبدلي، 2008،ص41).**

- إن معظم تلك الديون التي تم تطهيرها (ديون غير مضمونة الدفع) وهي من مخلفات الاقتصاد المخطط،وبالتالي على عاتق مؤسسات عمومية عاجزة أو مهددة بالإفلاس، مما يعني أن ملفات منح القروض لهذه المؤسسات لم تعالج بطريقة واقعية، رغم أن القوانين المعمول بها منحت الاستقلالية لهذه المصارف منذ إصلاحات 1986.
- استمرار الوصاية العمومية(التي أنتجت الوضعية السابقة)في إعطاء التوجيهات للمصارف العمومية ولعل ابرز مثال تلك التعليمة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى المؤسسات العمومية بعدم التعامل سوى مع المصارف التابعة للقطاع العام.

2.3.3. ضرورة مراجعة المنظومة القانونية و تفعيلها في الميدان(بن ساحة ، 2019،ص113): لقد أظهرت الهزات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري وخاصة في سنة 2003 [5]، وجود إما ثغرات في النصوص التشريعية و التنظيمية للعمل المصرفي في الجزائر، إما عدم الالتزام بالتطبيق الفعلي و الصارم لهذه النصوص في حالة وجودها، بالإضافة إلى أن هناك أمور تكاد تكون غائبة في التشريع الاقتصادي الجزائري رغم ضرورتها في تحديث وعصرنة العمل المصرفي عبر الانترنت، لا نجد نصوصا تنظيمية أو إطارا قانونيا لهذا العمل في الجزائر،يتم بموجبه تعريف العلميات التي تنظمنه كالشيك الالكتروني،الإمضاء الالكتروني، وكذا الحماية القانونية للمتعاملين بهذه الأدوات، وكيفية تأسيس المصارف الافتراضية وأشكال الرقابة عليها ...الخ.

3.3.3. رقمنة المعاملات المصرفية و الإسراع في تعميم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر: من الضروري تطوير ورقمنة البنية التقنية للنظام المصرفي في الجزائر، وذلك للتكيف مع المعايير المصرفية الحديثة من خلال الاستعمال الأوسع و المكثف للتكنولوجيات الحديثة في العمليات المصرفية كأنظمة التحويل الالكتروني، ووسائل الدفع الالكتروني، والتوزيع الالكتروني للأوراق النقدية ..الخ، بحيث تسجل الجزائر تأخرا ملحوظا في استعمال وسائل الدفع الالكتروني مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد استحدثت في سنة 2016 وزارة حكومية مكلفة بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، وقد عملت منذ تأسيسها على إطلاق الكثير الخدمات، ولعل أبرزها خدمة الدفع الالكتروني E-paiement.، وخدمة الدفع عن طريق الهاتف النقالM. Paiement

وتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2019 المقدمة من طرف هيئة النقد الآلي[6] أن الكثير من المؤسسات العمومية الكبرى في الجزائر على غرار مؤسسة الكهرباء و الغاز، الاتصالات، الجوية الجزائرية ..الخ، قد انخرطت في عملية الدفع الالكتروني منذ إطلاقه في أكتوبر 2016 في جميع البنوك العمومية، بحيث تم توزيع أكثر من 2.2 مليون بطاقة دفع الكتروني مابين البنوك (CIB)، و 1600 موزع نقدي أوتوماتيكي (DAB)، بالإضافة إلى تثبيت أكثر من23 ألف وسائل الدفع الالكتروني (TPE) في العديد من المساحات والتجمعات التجارية.على أن يتم إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف من نفس السنة.**(الموقع الرسمي لتجمع التقدم الالي، 2020)**

4.3.3. تحسين وتنويع منظومة المنتجات المصرفية : وهذا من خلال: (بن ساحة ، 2019،ص113).

- المصارف في الجزائر مطالبة بوضع سياسات تجارية و ائتمانية مميزة: عن طريق تطوير الخدمات و المنتجات المصرفية وتحسينها و إعادة الاعتبار للزبون و الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم و اقتراحاتهم ..، بالإضافة المرونة و الحد من ثقل الإجراءات البروقراطية في معالجة ملفات القروض وتطبيق سياسة اتصال ناجعة تهدف إلى استقطاب المزيد من الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية ..
- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة: كخطوة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

5.3.3. الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية و التوجه نحو دعم الاستثمار: وهذا من خلال سياسة تأطير الائتمان بنوعيها الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من إجمالي تمويلات البنك في السنة على شكل تعليمة، وبالتالي يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية العامة للبلد وبالموازاة مع ذلك، يستعمل سياسة تأطير الائتمان النوعي أو الكيفي بتوقيف التمويل الموجه للعديد من السلع الكمالية والاكتفاء بالسلع الأساسية، وتوجيه ما يتوفر من أموال من وراء ذلك إلى تمويل الاستثمارات المنتجة والمنشئة لمناصب العمل والتي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل، وهو السبيل الوحيد للحد من فاتورة الاستيراد المتزايدة من سنة لأخرى.**(ناصر واخرون، 2015،ص24)**

6.3.3. مواكبة المعايير الاحترازية العالمية في العمل المصرفي (معايير بازل)(ناصر واخرون، 2015،ص ص25 -26): لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية خاصة منها معايير بازل، يتعين على بنك الجزائر إلغاء التعليمة رقم 74 - 94 الصادرة في 29/ 11 /1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، لأن هذه التعليمة جاءت موافقة لما ورد في اتفاقية بازل واحد ،إذ من غير المعقول أن يبقى الوضع على هذا الحال فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي في الجزائر بينما العالم قد شرع ومنذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل ثلاثة.

7.3.3. الانفتاح أكثر و الإسراع في فتح فروع مصرفية في الخارج: رغم الانفتاح الذي شهدته المنظومة المصرفية الجزائرية منذ صدور قانون النقد و القرض (رقم 10 لسنة 1990)، والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي للاستثمار في هذا القطاع، إلا إن الكثير من الخبراء يرون أن القطاع المصرفي الجزائري مازال منغلقا على ذاته، وهو ما تعكسه السيطرة الشبه المطلقة للمصارف العمومية رغم قلة عددها (06 بنوك عمومية) على السوق المصرفي، وعليه يتوجب الانفتاح أكثر على البيئة المصرفية الإقليمية و الدولية، و العمل على فتح فروع ونوافذ مصرفية في الخارج[7]، لاسيما بالمناطق ذات الكثافة السكانية للجالية الجزائرية بالخارج، وهذا لجذب و استقطاب رؤوس الأموال للجالية الجزائرية وتشجيع الادخار، علما أن تحويلات الجزائريين بالخارج تعتبر الأضعف مقارنة بالدول العربية (1.9 مليار في 2018)**(الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الرسيمة، 2020)**، وهناك جزء كبير من التحويلات تمر عبر القنوات غير الرسمية، بالنظر للأعباء التي تفرضها المنظومة المصرفية في الجزائر.

8.3.3. تنشيط وتفعيل سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر): من الضروري تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية (البورصة)، والجدير بالذكر أن وجود أسواق فعالة للأسهم يعد ضروريا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، لأنها تعبئ المدخرات وتشكل مصدرا بديلا لتمويل المؤسسات عن طريق الأسهم، إلا أن الملاحظ بالنسبة للجزائر هو ضعف هذه السوق وعدم فعاليتها منذ إنشائها في سنة 1997.[8]

9.3.3. بناء نظام يقظة بنكي استراتيجي و الاهتمام أكثر بتنمية المورد البشري: ضرورة إرساء خلايا لليقظة البنكية (cellules de veille bancaire) في جميع المصارف العمومية، بحيث تكون بمثابة جهاز إنذار مبكر ورصد استراتيجي يسمح بتقديم معلومات استباقية و تنبؤية تساعد المصرف على استباق الأزمات والمخاطر المصرفية (بمختلف أبعادها التكنولوجية،و التنافسية، والتجارية، والتقنية ..الخ) والتكيف معها من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتزويد المصرف بمختلف المعلومات والمعطيات الآنية والدقيقة المتعلقة بمجال نشاطه سواء على مستوى البيئة المصرفية الجزائرية أو العالمية، مما يخلق رؤية شاملة للفرص الاستثمارية المتاحة**(هتهات، 2017،ص231)**، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالمورد البشري والعمل على تأهيله وتكوينه، بالإضافة إلى العمل على ترسيخ المفاهيم والمقاربات الحديثة والابتكارية في مجال المنتجات والخدمات المصرفية.

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، اتضح لنا أن طموح الجزائر في تحقيق الإقلاع الاقتصادي يبقى دوما مرتبط أساسا بتحسين مناخ الاستثمار، الذي لازال هو الأخر يعاني من مشاكل كبيرة جدا، والتي انعكست على موقع الجزائر في التصنيف العالمي وحتى العربي لمؤشر جاذبية مناخ الاستثمار، وبالتالي يبقى بحاجة ماسة إلى المزيد من الإجراءات و الإصلاحات الهيكلية في شتى القطاعات سواء الإدارية، والاقتصادية، والقانونية،..الخ، ولعل عملية تأهيل وعصرنة المنظومة المصرفية تعتبر ضرورة ملحة، وتأخذ الأولوية في ذلك، نظرا لما تعانيه من مشاكل و نقائص أثرت بشكل مباشر في فعالية ونجاعة أدائها الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الإسراع في إجراء مجموعة من الإصلاحات العميقة في القطاع المصرفي و تجسيدها في القريب العاجل، من خلال جملة من الآليات والتدابير المقترحة، التي يمكن إيجازها في ما يلي:

- التقليل من القيود الإدارية المفروضة من طرف الوصاية العمومية على المصارف التابعة للقطاع العام، من خلال تشجيع روح المبادرة الاقتصادية وإعطاء استقلالية اكبر للبنوك؛
- ضرورة مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية للعمل المصرفي وتكييفها مع متطلبات العصرنة البنكية؛
- رقمنة المعاملات المصرفية والإسراع في تعميم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؛
- ضرورة تشجيع البنوك للتوجه نحو دعم المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة، والتقليل من تركيزها على تمويل التجارة الخارجية ؛
- العمل على تحسين وتنويع منظومة المنتجات المصرفية، و التركيز على النوعية و الجودة في الخدمات المقدمة ؛
- تنشيط وتفعيل سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) كمصدر بديل لتمويل المؤسسات والمشاؤيع الاستثمارية؛
- العمل على بناء نظام يقظة بنكي استراتيجي يكون بمثابة جهاز إنذار مبكر ورصد استراتيجي يسمح بتقديم معلومات استباقية وتنبؤية تساعد المصرف على استباق الأزمات والمخاطر المصرفية (بمختلف أبعادها التكنولوجية ،والتنافسية، والتجارية، والتقنية ..الخ)
- تسريع عملية فتح نوافذ وفروع مصرفية في الخارج، ولا سيما في مناطق تواجد الجالية الوطنية في الخارج وهذا لضمان اكبر قدر ممكن من التحويلات النقدية نحو الجزائر، بالاضافة إلى مرافقة عملية الاستثمار في الخارج؛
- الاهتمام أكثر بتنمية و تأهيل المورد البشري من خلال تحيين برامج التكوين و تكييفها مع المقاربات الحديثة في مجال المنتجات و الخدمات المصرفية.

5. قائمة المراجع:

1- الكتب:

1- محمد مطر،"إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية"،دار وائل للنشر، عمان،الأردن،ط6، 2013.

2- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، الطبعة الرابعة ، ديوان الخدمات الجامعية، الجزائر ، 2004.

3- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

2- المقالات والمنشورات:

4- زغبة طلال، "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار"،مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد *07*،2012.

5- على بن ساحة، أحلام بوعبدلي ،"نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي"،مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان،العدد 366 ،2008.

6- صبيحي شهيناز ،"مناخ الاستثمار في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية –"،مجلة الحوار الفكري ،جامعة ادرار، الجزائر، المجلد 11،العدد 12. 2016.

7- سليمان ناصر، ادم حديدي،" تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، أي دور لبنك الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 02، 2015.

8- على بن ساحة ، "النظام المصرفي الجزائري" ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2019.

3- الأطروحات و الرسائل الجامعية

9- هتهات المهدي، " التوجه نحو إرساء نظام لليقظة الإستراتيجية لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة استطلاعية للقطاع المصرفي"، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 2017.

10-محرزي جلال،" نحو عصرنة و تطوير القطاع المصرفي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

11-بنى صالح المسيبلي، "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية-حالة اليمن-"، رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000 .

4- الملتقيات و المؤتمرات :

12-بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع و تحديات - ، جامعة شلف ، الجزائر، 2004 .

5- القوانين و التشريعات:

13-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015، العدد 40.

14-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برتامج رئيس الجمهورية ، فيفري2020.

15-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،قانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016،يتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46

6- التقارير و المنشورات :

16-التقرير السنوي لمؤشر جاذبية مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2019 .

17-التقرير السنوي للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي *CNES*، الجزائر، *2015* .

18-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017.

19-التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، *2019*.

7- المواقع الالكترونية :

20- https://www.bank-of-algeria.dz (البنك المركزي) الموقع الرسي لبنك الجزائر (*consulté le* 05/02/2020 *à 21 :00).*

21- https://giemonetique.dz الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي(*consulté le* 05/02/2020 *à 14 :00).*

22- https://www.amf.org.ae/ar الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي(*consulté le* 05/02/2020 *à 15 :00).*

23- http://www.aps.dz/ar/economie الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية(*consulté le* 05/02/2020 *à 15 :00).*

24- https://www.academia.eduPolycopie finance, "*l'investissement*("*consulté le 01*/02/2020 *à 18 :00).*

6. الهوامش :

[1] يشمل المؤشر الفرعي للوساطة المالية و القدرات التمويلية على ثلاث مكونات أساسية وهي : مؤشر العمق المالي(متوسط مؤشر العمق المالي للمؤسسات و الأسواق المالية)،مؤشر النفاذ المالي (متوسط مؤشر النفاذ المالي للمؤسسات و الأسواق المالية)، بالإضافة إلى مؤشر الكفاءة المالية (متوسط مؤشر الكفاءة المالية للمؤسسات و الأسواق المالية).

[2] هناك الكثير من البنوك و المؤسسات المالية الخاصة و الأجنبيةالتي ظهرت بعد صدور قانون القرض و النقد، و سحب منها الاعتماد، وذلك لعدة أسباب، ومن بين هذه البنوك و المؤسساتنذكر: بنك خليفة، البنك الصناعي و التجاري الجزائري(BCIA)، البنك الاتحادي (Union Bank) ، بنك الريان (Alrayan Bank) ، منى بنك (Mouna Bank) ، الشركة الجزائرية للبنك (CAB) ، كاليون الجزائر (CALYON ALGERIE) لم يرد في قائمة البنوك المعتمدة نهاية 2019).

[3] للإشارة أن الحكومة الجزائرية قد أجلت إجبارية التعامل بالدفع الالكتروني حتى نهاية 2021، بعد ما كان مقررا تعميمه في 2018.(حسب قانون المالية 2021).

[4] يتم قياس نسبة التغطية أو الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية: (عدد الوكالات /عدد السكان) X10000.

[5] تداعيات انهيار و إفلاس بنك خليفة سنة 2003 على الساحة المصرفية في الجزائر .

[6] هي هيئة رسمية مكلفة بالإشراف على إدارة المواصفات و الخصائص و المعايير في مجال النقد الآلي ، بالإضافة إلى تعريف المنتجات النقدية البنكية و قواعد تطبيقها ، تم إنشاؤها في سنة 2014، يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر.

[7] للإشارة أن مخطط عمل الحكومة الجديد الذي قد طرح للنقاش في المجلس الوطني الشعبي(البرلمان) للموافقة عليه بتاريخ 2020/02/11، قد خصص محورا كاملا لعصرنة النظام البنكي و المالي، من خلال الكثير من الإصلاحات و التدابير ، التي تتوافق كليا مع الآليات التي قد تم التفصيل فيها في هذه الورقة البحثية : كإنشاء بنوك متخصصة و صناديق استثمار مخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة ، فضلا عن انتشار بعض البنوك الوطنية في الخارج من خلال افتتاح وكالات لها ، بالإضافة إلى تعميم وسائل الدفع الالكترونية و تشجيع الابتكار المالي ، تنشيط سوق البورصة ....الخ. انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برتامج رئيس الجمهورية ، فيفري2020،ص23.

[8] سوق الأوراق المالية أو بورصة الجزائر أنشأت في سنة 1997، يتم تداول أسهم 05 مؤسسات فقط . بحيث تشير مؤشرات التقارير السنوية للصندوق العربي للنقد أن بورصة الجزائر تعتبر الأضعف عربيا.